# التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية

أ معمري بن عيسى- جامعة الأغواط

**ملخص المقال**

تناولنا في هذا المقال بالدراسة الوصفية مفهوم التنمية، حيث انطلقنا من إشكالية تطور هذا المفهوم في ظل ظروف إقتصادية واجتماعية وسياسية متغيرة ومؤثرة. فقد عرف هذا المفهوم في البداية بمفهوم النمو الإقتصادي ، ثم اعتبر هذا المفهوم كعملية تغيير تشمل الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية . وقد نتج عن تناول هذا المفهوم معرفة علمية كان منها: نظرية الدفعة القوية ونظرية النمو المتوازن ونظرية أقطاب النمو ونظرية التبعية ، كما أكد علماء الإجتماع على أن التنمية في الدول النامية تحدث بعد إحداث تغييرات في البنى التقليدية من خلال إنتشار قيم وثقافة ومعارف وأموال وتقنية الدول المتقدمة في الدول النامية.

لقد عرفت عملية التنمية في الدول النامية عدة عقبات داخلية تمثلت في ضعف المؤسسات الإقتصادية والسياسية والإدارية وقلة الإمكانات المالية والبشرية والتقنية وغياب مشروع نهضة وطني، وعقبات خارجية تمثلت في هيمنة الدول الغربية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية وتكنولوجيا المعلومات وشروط المديونية الخارجية القاسية.

**Abstract**

In this article, we discussed the descriptive concept of development, starting from the problem of the evolution of this concept in the context of changing economic, social and political conditions. This concept was initially defined as the concept of economic growth. It was then regarded as a process of change that included economic, political, social and cultural aspects. Sociologists emphasized that development in developing countries occurs after changes in traditional structures through the spread of values, culture, money, knowledge and technology of developed countries. In developing countries.

However, the development process in developing countries faced several internal obstacles in the weakness of economic,

political and administrative institutions, lack of financial, human and technical resources, the absence of a national renaissance project, and external obstacles that dominated Western countries through multinational companies, financial institutions and conditions of external indebtedness.

**مقدمة:**

تعتبر التنمية عملية مهمة في حياة الدول والمجتمعلت فهي وسيلة وهدف في حد ذاتها، إذ من خلالها يحدث التغيير المخطط والعقلاني والهادف في المجتمع ويتحقق التقدم الذي تصبو إليه كل الأنظمة على اختلاف توجهاتها ومذاهبها وفلسفاتها وهذه هي التنمية في حقيقة الأمر.

لقد تناول كثير من الباحثين مفهوم التنمية بالبحث والدراسة محاولين إيجاد تفسيرات ووضع نظريات له، وقد تعددت نظرياتهم واختلفت تفسيراتهم تبعا لخلفياتهم الفكرية والايديولوجية ولمراكزهم الإجتماعية والسياسية ، وحسب الظروف التاريخية والبيئة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والفكرية السائدة . كما كان للتجارب التنموية – خاصة في دول العالم الثالث - دوركبير في الإختبار الإمبريقي لنظريات التنمية وتقدير بناء على ذلك مدى صلاحيتها للظروف المجتمعية لهذه البلدان.

وحسب التراكم المعرفي حول هذا المفهوم – في حدود علمنا - فإننا نجد ثلاثة مداخل رئيسية تم من خلالها تناول هذا الموضوع ، وهي المدخل الاقتصادي والمدخل الاجتماعي والمدخل الثقافي .وبناء على ماتقدم فإن التساؤل الرئيسي لهذا الموضوع يكون كالآتي : كيف تطور مفهوم التنمية في ظل ظروف إقتصادية وسياسية واجتماعية متغيرة ومؤثرة؟.

وللإجابة على هذا السؤال سنتناول هذا الموضوع من خلال العناصر التالية :

**- مفهوم التنمية وتطوره.**

**- أهم نظريات التنمية.**

**- معوقات التنمية في دول العالم الثالث.**

**- اولا : مفهوم التنمية وتطوره**

لتوضيح مفهوم التنمية يجب التمييز بين مصطلحي النمو والتنمية حيث يرى بعض الإقتصاديين أن للنمو والتنمية معنا واحدا إلا أن هناك فروقا

جزئية بينهما[1]. ويرى آخرون أن منطلق التفرقة بين المصطلحين ليس علميا بل هدفه الفصل بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة[2] .

ومن خلال تتبع أدبيات الإقتصاديين في موضوع التنمية تطهر أن التفرقة بين المصطلحين تكون بالتدخل أو عدمه في تحقيقها ، فالنمو يحدث تلقائيا في المجتمع تبعا لحركية المجتمع المعيشية ، وبالتالي فإن مفهوم النمو ارتبط بمعدل الناتج الوطني الإجمالي للمجتمع . أما التنمية فهي عملية واعية ومخططة وهادفة تتطلب تنظيما من قبل الدولة من خلال تدخلها بواسطة السياسات التنموية الجزئية القطاعية والشاملة الوطنية، حيث تصبح الدولة من خلال هذا التدخل مسؤولة عن النجاح أو الفشل في توظيفها كل الإمكانات المتاحة، وباتالي فهي توجه المجتمع دون أن تتركه ينمو تلقائيا[3].

وهناك من علماء الإجتماع من يرى بأن التنمية هي تغير إجتماعي ، لكن التنمية هي عملية مقصودة من خلال سياسات محددة تشرف عليها هيئات قومية رسمية مع هيئات محلية بهدف إيجاد نظم أو قوى إجتماعية جديدة توجهها وتنشطها وتهيئ الظروف لذلك لتحقيق هذاالتغير[4].

وقد رأى بعض الباحثين بأن التنمية هي وسيلة للتحول في الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية من حالة العجز والتخلف إلى حالة القدرة والتقدم ، وهي عملية حضارية لاتقتصر على ارتفاع متوسط دخل الفرد فقط وإهمال الجوانب لأخرى للتنمية مثل توزيع الدخل وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع.[5]

كما عرفت التنمية بأنها رفع للمجتمع ولنظامه الإجتماعي نحو حياة أفضل[6]،وأنها عملية تعمل على توسيع الحقوق والقدرات، وهناك إتجاه يرى بأن التنمية عملية تهدف إلى تحقيق تطوير الإقتصاد وتخليصه من التبعية الأجنبية وتحقيق الرفاهية للأنسان ، من حلال تحكم الدولة في الموارد وتوجيه الإقتصاد لصالح رفاهية المجتمع[7]

من خلال ماتقدم من تعريفات نجد أن التنمية عبارة عن عملية هادفة تتحقق من خلال تحسين دائم ومخطط في الحياة الإقتصاد ية والإجتماعية والصحية والتعليمية للمجتمع من خلال تدخل عدة فاعلين رسميين وغير رسميين في هذه العملية.

لقد ظهرت منذ عقد الثمانينات عدة تطورات على مفهوم التنمية، حيث ظهرمفهوم التنمية البشرية والتنمية المستديمة والتنمية المستقلة، ويمكن توضيح هذه المفاهيم بشكـــــــــل موجز كما نبينه في يلي:

- مفهوم التنمية البشرية

ظهر هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة منذ 1990حيث كان في الماضي العمل هو أساس الإنتاج الذي على أساسه يتحقق التقدم ، أما منذ بداية عقد نسعينات القرن الماضي فإن هذا المفهوم اعتبر الإنسان جوهر التنمية. وحسب هيئة الأمم المتحدة فإن التنمية البشرية تركز على تمكين الإنسان من حياة طويلة وصحية والحصول على المعارف وعلى الموارد الضرورية لتحقيق مستوا مناسبا من المعيشة ، وللمعرفة بهذاالمفهوم جانبان أساسيان هما بناء قدرات الإنسان وتوظيف هذه القدرات فيما يفيده في جميع المجالات .[8]

إن التنمية البشرية ومن خلال اهتمامها وتركيزها على حياة الإنسان مباشرة تعتبر الركيزة الأساس في عملية التنمية الشاملة سواء على المستوى المحلي أو الوطني ، على أن الإنسان هو المحور الرئيسي في التنمية وهو هدفها الأسمى وانهائي .

**مفهوم التنمية المستديمة**

استخدم مفهوم التنمية المستديمة منذ ثمانينات القرن العشرين ، وقد عرفته هيئة المم المتحدة بأنه "تطوير أنماط إنتاج في مقدورها استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بطريقة تلبي إحتياجات الإنسان في الحاضر وتحافظ على البيئة ، وتترك الموارد الطبيعية في وضع يسمح لها بتلبية إحتياجات الأجيال القادمة"[9]، وعليه فإن لكي تتحقق هذه التنمية يجب التركيز في الآن ذاته على المطالب الإجتماعية والإقتصادية والبيئية ، كما تعني الإستدامة هنا الحفاظ على نظام بيئي سليم يبقى للأجيال اللاحقة ، وتراث فكري من العلوم والتكنولوجيا حيث تصل أدوات التنمية للأجيال اللاحقة وتستفيد منها.[10]

لقد تم التركيز على هذا المفهوم من طرف المفكرين والساسة حيث أن حياة الدول في أجيالها اللاحقة تصبح مهددة بالزوال مالم يتم تدارك معضلة تناقص الموارد الطبيعية وتزايد السكان ومعلجة مشكلة الفقر بين الناس ، وبالتالي فإن جوهر التنمية المستديمة هو الإنسان مثلما رأينا في التنمية البشرية ، ومنذ مؤتمر البيئة والتنمية بالبرازيل سنة 1992 أصبح مفهوم التنمية الجديد هو التنمية البشرية المستديمة[11]

**- التنمية المستقلة:**

تركز التنمية المستقلة على اعتماد الدول على مواردها المحلية وبتوجيه التنمية داخل الدول والإستفادة بشكل كامل من كل الإمكانات الطبيعية والبشرية المتاحة .لقد تم ربط التنمية المستقلة بقدرة الدولة على التحكم في الفائض الإقتصادي والتصدي لعملية إستنزافه الخارجي وجعله في صالح الطبقات الفقيرة وعلى القضاء على الإستهلاك الكمالي،وأن النموذج اللآرسمالي هو الذي يحقق التنمية.[12]

وقد اعتبر بعض الباحثين أنه لا مناص من الإستفادة من التطور الرأسمالي وخاصة في المجال التكنولوجي المتقدم والإنخراط في التقسيم الدولي للعمل حتى تتمكن البلدان النامية من تحقيق التنمية على أسس حقيقية[13].كما اعتبر أغلب الباحثين العرب في هذا الموضوع أن التنمية المستقلة تكون بالاعتماد على الذات وتطويرها والإهتمام بالموارد المحلية وتصنيع أدوات الإنتاج ،والإستثمار في العلوم والتقنيات الحديثة والتمكين المعرفي والإهتمام بالمورد البشري المحلي وتدريبه وتنمية مهاراته ، كما يجب أن يكون القرار الوطني مستقلا بشأن التدبير الإقتصادي مع إشراك المعنيين في اتخاذ وتنفيذ القرارات تفاديا للقرارت الفردية التي قد تؤثر سلبيا على العملية التنموية في الدول النامية.[14]

وقد اجتهد بعض الباحثين في وضع شروط لكي تتحقق التنمية المستقلة تتمثل في :

1- ضرورة تدخل الدولة في الإتصاد الوطني في حدود لا تؤثر على التنمية ذاتها.

2- تركيز الإستراتيجية التنموية على الداخل والإهتملم بحاجات المواطنين.

3- ضرورة التعامل بكفاءة مع العوامل الخارجية المؤثرة على الإقتصاد.

4- التوزيع المنصف لمخرجات البرامج التنموية على أبناء ومناطق الوطن.

5- ضرورة مساهمة وإشراك المواطنين في عملية التنمية.

6- ضرورة صناعة تكنولوجيا وطنية واستخدامها لتحقيق التنمية.[15]

من خلال ماسبق يمكن القول أن التنمية المستقلة هي قدرة الدول على توظيف كل إمكاناتها الذاتية من أجل تدبير الحياة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الإستفادة بكل جديد يخدم العملية التنموية ويحقق التقدم والرفاهية للمجتمع.

**- ثانيـــــــــــا:أهم نظريات التنمية**

بعد تعرضنا بشكل موجز لمفهوم التنمية وتطوره نتناول فيما يلي أهم النظريات التي تناول أصحابها بالبحث والدراسة موضوع التنميةحسب الآتي :

**نظرية الدفعة القوية**

يرى"روزونتين رودان" صاحب هذه النظرية أن البلدان المتخلفة يعرقل تقدمها صغر حجم السوق وهذا يتطلب جهدا إستثماريا يتجاوز نسبة 13% من الدخل الوطني خلال السنوات الخمس من التنمية ثم تبدأ في التصاعد، وهذا مايسميه بالدفعة القوية ، ويفترض أن التصنيع هو طريق التنمية في الدول النامية على أن ينطلق بشكل قوي من خلال:

1- الإستثمار في بناء الطرق والمواصلات ووسائل النقل وتدريب العاملين

2- تخصيص إستثمارات كبيرة لأنشاء صناعات متكاملة إستهلاكية خفيفة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.[16]

إن الإستثمار الواسع حسب مؤيدي النظرية يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة الإدخار وبالتالي زيادة التقدم الإقتصادي وفي الإعتماد على الموارد الوطنية ، كما تتطلب النظرية تدخل الدولة بشكل كبير في تخطيط وتنفيذ المشاريع الصناعية.

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات تمثلت في :

- ضرورة توفر أموال ضخمة للقيام بهذه الإستثمارات وهذا غير متوفر لكثير من الدول النامية

- ضرورة وجود إطارات بشرية عالية التأهيل تتوزع إختصاصاتها وتتنوع قدراتها لإدارة العملية الإستثمارية

- إهمالها للتنمية الزراعية على اعتبار أن البلدان النامية هي بلدان زراعية.

- تركيزها على الصناعات الإستهلاكية لا يساعد على وجود وحدات إنتاجية كبيرة مما يصعب الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.[17]

من أجل كل هذا يرى منتقدوا هذه النظرية أن الوقع لايؤكد نجاح فكرة الإستثمارات الضخمة في الصناعة في البلدان النامية .

**نظرية النمو المتوازن**

اعتبر صاحب النظرية "Nurkse،نيركسو" أن مشكلة الحلقة المفرغة للفقر تانجة عن ضعف الدخل مما يؤدي إلى ضيق السوق وأن كسر هذه الحلقة يتحقق من خلال الإستثمارات الضخمة في الصناعات الإستهلاكية وتطوير كل القطاعات في وقت واحد وتحقيق التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة ، وتوجيه الإستثمارات نحو السوق المحلية.هذه النظرية تتأسس على تحقيق التوازن بين الصناعات الإستهلاكية فيما بينها وبين الصناعات الرأسمالية ، والتوازن بين العرض والطلب وبين السوق المحلية والخارجية.[18] حيث أن مع زيادة الإنتاج يزداد الإستيراد والتصدير وتتوسع فرص العمل .

إن النمو المتوازن في هذه النظرية يعني نمو كل الصناعات ولكن معدلات متفاوتة تحددها طلبات المستهلكين ، بحيث يتساوى العرض مع الطلب ، ولكن في حال البلدان المتخلفة فإن على الدولة أن تتدخل بالتخطيط والتنفيذ وتوسيع السوق ، من خلال التحفيزات المتعددة وتوسيع الإستثمارات في البنى التحتية

وجهت لهذه النظرية كذلك عدة انتقادات تمثلت في:[19]

- لايمكن إقامة صناعات في الآن نفسه لأنه يزيد في تكاليف الإنتاج وباتالي تكون الأرباح معدومة.
- أن البلد- إن الإستثمارات الكبيرة في الآن نفسه وارتباطها ببعضها يؤدي إلى إختلالات في المواد الأولية وزيادة أسعار عوامل الإنتاج وهذا يؤدي إلى الفوئد الإستثمارية.
- ان النامية لاتتوفر على موارد ضخمة وملائمة لهذه الإستثمارات.
- إن الصناعات الإستهلاكية التي تركز عليها النظرية لا تؤدي إلى تحقيق التنمية.
- إن المؤهلات البشرية ومحدودية الموارد لا تؤهل البلدان النامية للقيام لوحدها بهاته الإستثمارات الضخمة والمتوازنة ، وأن النظرية صالحة للبدان المتقدمة أكثر في مراحل معينة.

**- نظرية أقطاب النمو:**

صاحب هذه النظرية الإقتصادي "فرانسوا بيرو F.Perrox" والذي يرى أن النمو يكون أولا في مراكز أو أقطاب للنمو، لكن يفرق في هذا المجال بين أقطاب النمو وأقطاب التنمية فأقطاب النمو تكون في المجتمعات المتقدمة كوحدات إقتصادية مجمعة وقوية ،وأن ظروف إنشائها من إقتصادية واجتماعية وثقافية موجودة ، أما أقطاب التنمية فتكون في البلدان النامية[20] إذ يمكن من خلالها تحقيق التنمية.لكن قد ينتج عن هذه العملية خللا إقتصاديا واجتماعيا إذا ما تم التركيز بشكل كبير على منطقة دون أخرى ويؤثر في النهاية على التنمية الوطنية حيث تهاجر الكفاءات العمالية إلى المنطقة الجديدة وتتمركز الإستثمارات بها.

لقد نجحت هذه النظرية في الدول الرأسمالية وساهمت في تحقيق صناعة قوية ومتكاملة، بينما فشلت فشلا ذريعا في الدول النانية حيث اصطدمت بالواقع الإجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي لهذه البلدان وأنها تصنع تمييزا جهويا داخل مناطق الوطن.[21]

**الماركسية والتنمية**

اعتمدت الفلسفة الماركسية على المادة واعتبرتها محركا رئيسيا لحركية المجتمعات البشرية إن الحقيقة التاريخية عند الماركسية هي إنتاج وسائل إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وأن البناء الإقتصادي هو الذ ي يحقق إشباع هذه الحاجات ، وأن البناء الفوقي للمجتمع لا يتحقق إلا على الأساس الإقتصادي.[22]

وقد حدد ماركس عدة مراحل لتطور المجتمعات هي:

- المرحلة البدائية
- المرحلة العبودية
- مرحلة الإقطاع
- مرحلة الرأسمالية
- المرحلة الإشتراكية

واعتبر ماركس أن التنمية عملية شاملة لكل البناءات الإجتماعية والسياسية والقانونية والإقتصادية وحياة المجتمع وقيمه وثقافته فالماركسية

تفسر التنمية من خلال مفهوم الصراع الطبقي والعوامل الإقتصادية والمراحل التاريخية للمجتمعات.[23] فن خلال المادية التاريخية يحدث التغير الذي يكون محصلة للصراع الطبقي في المجتمع.[24]

مع تطور الزمن لم تستمر الماركسية في هذا الطرح النظري في تفسير ظاهرة التغير الإجتماعي فجاءت ما يعرف بالماركسية المحدثة التي رات بأن التنمية عملية تؤدي إلى تحسين حياة المجتمعات، وركزت على التناقض الحاصل بين الدول المتقدمة والنامية وتكلمت عن الخصوصية التاريخية والثقافية للمجتمعات.

من رواد هذه النظرية " بول باران Paul Baran" الذي يؤكد على لتخطيط الإشتراكي من أجل تحقيق تنمية سريعة ، إن نجاح هذا التخطيط يتطلب باضرورة القضاء على القوى الإستعمارية التي تلهث وراء الأرباح فقط.[25]

وهناك منظر آخر لهذا الإتجاه هو "بتلهايم Bettelheim"،الذي يرجع تخلف البلدان النامية إلى التبعية السياسية والإقتصادية واستغلال خيرات البلدان النامية ، وهذا ما يسهم في إبطاء عملية التنمية في هذه البلدان لخضوعها لهذه التبعية وهذا الإستغلال.[26] وقد ركز بتلهايم على ضرورة حصول تقدم صناعي وزراعي لتحقيق التنمية والتخلص من بقايا الإستعمار والتبعية الإقتصادية وبث روح الوعي لدى الجماهير من أجل التحرك الإيجابي والمشاركة الشعبية في هذه العملية الهامة للمجتمع.[27]

**نظرية مراحل النمو**

يعتبر الإقتصادي الأمريكي W.W.Rostow هو صاحب هذه النظرية والذي عبر عنها في كتابه المعون ب The Stages of Economic Growth ، والذي أكد فيه على أن الدول المتقدمة مرت بخمسة مراحل أساسية أن المجتمعات تسير نحو الإستهلاك الواسع ، تتمثل هذه المراحل في:

- مرحلة المجتمع التقليدي وتتميزب: مجتمعات هذه المرحلة زراعية وعلاقاتها عائلية ومالك الأرض هو صاحب السلطة.

- مرحلة التهيؤ للإنطلاق وتتميزب: جاهزية المجتمع للإستفادة من حديث العلم وظهور الصناعات الحديثة والبنوك وظهور رجال الأعمال كقوة صناعية وتغير قيم الأفراد من الإنتماء إلى الأداء وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعات الإستخراجية.[28]

- مرحلة الإنطلاق وتتميزب: السيطرة على معوقات النمو التقليدية وتراكم رأس المال والنمو السريع للصناعات الزراعية ووجود قوى سياسية تؤثر في البنى التقليدية وزيادة معدلات الإستثمار والإدخار وزيادة فئة العاملين في الصناعة واتساع المناطق الجضرية وانتشارهـــا. - مرحلة النضج وتتميز ب: زيادة الإنتاج بنسبة أسرع من زيادة السكان وارتفاع الدخل الوطني تطور الصناعات واتجاه الإقتصاد نحو التصدير وانتقال القيادة من أصحاب الملكيات إلى المديرين الأكفاء.

- مرحلة الإستهلاك الوفير وتتميزب: إنتاج البضائع والخدمات الإستهلاكية وزيادة عدد الموظفين وارتفاع مداخيل الأفراد وفرض الضرائب التصاعدية واتساع قوة الدولة خارجيا.[29]

هناك عدة انتقادات وجهت لهذه النظرية تتمثل في الآتي:

- تتفقد هذه النظرية للتطبيق الأمبريقي .

- تعميم مراحل النظرية على باقي المجتمعات رغم اختلاف أحوال وتاريخ وظروف المجتمعات

- إهمال روستو لظاهرة الصراع والتغير التي تحدث عند تحول المجتمعات من مرحلة إلى أخرى.[30]

**نظرية التبعية**

جاءت هذه النظرية كرد عن تفسيرات النظريات التنموية لظاهرة التخلف في الدول النامية منتقدة نظريات التحديث الغربية لخطر ما ينتج عنها من سياسات تنموية ، كما جاءت لتعدل من

وجهات النظر التي كانت سائدة في أمريكا اللاتينية بأن التنمية تتحقق من خلال التوجيه الخارجي.وتؤكد هذه النظرية أن التغيرات التي تعرفها الدول النامية لاتحدث تنمية بقدر ماهي إنعكاس لعلاقة التبعية بين الدول الرأسمالية والدول النامية .

لقد ذهب بول باران إلى اعتبار سبب التخلف في الدول النامية يعود إلى عدم استثمار الفائض فيها بل ينقل إلى دول المركز الغربي ،وهو لا يذهب إلى طبقات المجتمع الفقيرة بل إلى التجار والوسطاء والبنوك والمشروعات بالخارج ،[31] وقد اعتبر"جندر فرانك" التنمية بأنها سلسلة من المراكز

والتوابع تربط مع بعض أجزاء النظام الرأسمالي، وأن النمو الذي تحققه الدول النامية في إطار هذه العلاقات هو نمو تابع.[32]

ويرى الإقتصادي العربي سمير أمين أن التخلف ناتج عن دخول نمط الإنتاج الرأسمالي في علاقة مع أنماط ما قبل الرأسمالية في الآطراف ، وأن هذه الأنماط تصبح في علاقة تبعية معه تنتج فائضا ينقل إلى المركز الرأسمالي وبالتالي تزداد الأطراف تخلفا وتزداد المراكز تنمية.[33]

إن منظري مدرسة التبعية يغلب عليهم التعميم ، ويهملون معيقات التنمية الأخرى في الدول النامية ،فهناك دول لم تستعمر ولكن ماتزال متخلفة أن دولا كانت مستعمرة وأصبحت متقدمة كما أنها لم تفسر وقوع هذه البلدان في فخ التنمية ولا تملك رؤيا لتجاوز هذا الفخ ، وخاصة وان الدول المتقدمة قد أحكمت سيطرتها على التكنولوجيا والعلوم والسياسة والإقتصاد والمال في الوقت الحالي.[34]

**النظرية التنموية لدى علماء الإجتماع**

نركزفي هذا العنصرعلى أهم النظريات التي قدمها علماء الإجتماع حول موضوع التنمية حيث ركزوا على مفهوم التنمية بمعنى التحديث ، كما أخذت مفهوم الإنتشار أي تحصل بعد

بعد انتشار عناصر التقدم في الدول الغربية على مستوى الدول النامية ، كما تم اعتبار التنمية نتيجة لدوافع سيكولوجية ثقافية لدى أفراد المجتمع وسنتناول هذه النظريات في الآتي:

ا-التحديث: كانت نظريات التحديث في أغلبها تتناول ثنائية التقليدي والحديث ، وكانت عملية التحديث نتيجة للثورة الصناعية في أجلترا والسياسية في فرنسا .لقد اعتبر التحديث تغيرا إجتماعيا تتمكن المجتمعات غير المتطورة من خلاله من اكتساب خصائص المجتمعات الأكثر تطورا مع تغيير الإتجاهات التي تعيق التنمية وإيجاد اتجاهات جديدة يتحقق بمقتضاها تحديث هذه المجتمعات.[35]

انطلقت نظريات التحديث في علم الإجتماع الغربي من مقاربتين هما المقاربة الثقافية السيكولوجية والمقاربة البنيوية للمجتمع ، والتي تركز في أغلبها على أن التحديث هو تحول مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات نوظف التكنولوجيا الحديثة والتنظيمات الإجتماعية المتطورة وتكون هذه المجتمعات مزدهرة ومستقرة سياسيا.[36]

كما يرى إتجاه التحديث أن عملية تنمية المجتمعات النامية تقوم على التباين البنائي والتكامل من خلال ترك المعتقدات القديمة والتمكن من التكنولوجيا الحديثة المتطورة والتخلي عن مفاهيم الأسرة الموسعة إلى الصغيرة ومن الإقتصاد المعيشي إلى إقتصاد السوق ومن الريف إلى المدينة.[37] وأضاف هذا الإتجاه أن التحديث يحصل للمجتمع إذا تطور هذا الأخير وحقق أبنية مرنة تمكنه من التعامل مع المشاكل المستجدة والمتغيرة واستيعاب الجماعات الجديدة من خلال الإستجابة لمطالبهم إيجابيا.[38]

الإتجاه الإنتشاري: يرى أصحاب هذا الإتجاه التنمية لا تتحقق في الدول المتخلفة إلا إذا انتقلت وانتشرت عناصر مادية وثقافية من الدول الغربية المتقدمة إلى الدول النامية ، وتتمثل في تدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا ونشر النظم الإجتماعية والثقافية والإقتصادية من أجل إحداث تنمية إقتصادية وتغير ثقافي[39]

إن تدفق رؤوس الأموال لدى هذا الإتجاه يؤدي إلى توفير الأموال الضرورية للتنمية في الدول النامية نتيجة لقلة هذا العنصر أو انعدامه في هذه الدول،حيث تساعد الدول المتقدمة هذه الدول حتى تصبح قادرة ماليا على إحداث التنمية، لكن ليس كل البلدان النامية تعاني من قلة رؤوس الأموال ، كما أن نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية يساعدها في التعجيل بعملية التنمية ، خاصة وأنها تساعد في تجهيز البنى التحتية وتربطها ببعض وتجعلها أكثر تكاملية وفعالية وتحكما في البرامج التنموية ، ولكن هل يوجد في هذه البلدان المورد البشري المؤهل الذي يوظف التكنولوجيا الحديثة ويستثمرها أحسن استثمار بما يساهم في تحقيق تنمية المجتمعات المتخلفة أم يتم استيراد هذه التكنولوجيا مع المورد البشري الغربي؟.

من أجل ذلك يجب أن تتوافق التكنولوجيا المستوردة مع الواقع المحلي لهذه البلدان وأن تكون قادرة على نقل التكنولوجيا وجعلها في تطوير البنى الإجتماعية والإقتصادية ، وجعل الظروف الإجتماعية والإقتصادية خاضعة للمتطلبات التكنولوجية،[40] ولكن هذا الأمر يبدو صعب المنال وأنه ليس الحل المناسب دائما للتغلب على تخلف الدول النامية، بل يجب التركيز على تنمية الذات بالمعارف التكنولوجية والتدريب عليها والتحكم فيها ، وهذا أسلم مدخل يمكن أن تسلكه الدول النامية للتمكن من هذا العنصر[41]،والذي لايمكن أبدا أن تتحقق تنمية دونه.

ركز هذا الإتجاه كذلك على ضرورة تواجد النظم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية الغربية بالدول النامية وتبنيها كنظم بديلة عن نظمها الوطنية ، لكن

هذا يعني أن تتخلى هذه الدول عن عناصر هويتها بالتالي هذا مفهوم للهيمنة الغربية على الدول النامية عن طريق القوى الناعمة ولن يحقق لها تنمية وطنية مستقلة.

**- الإتجاه السيكولوجي الثقافي**

يعتبر هذا الإتجاه أن التغير الثقافي والتنمية يعتمدان على الخصائص السيكولوجية للأفراد هذا الطرع يعتبر امتدادا لوجهة نظر ماكس ويبر الذي رأى بأن التنمية في أوروبا الغربية لم تكن ناتجة عن الظروف الإقتصادية فقط ، وإنما تعود لوجود روح الرأسمالية في هذه المجتمعات وقيم وتصرفات تساهم في تحقيق التنمية.

ويرى "ماكليلاند" أن التنمية أن التنمية تحدث عندما يكون للأفراد دافعية عالية للإنجاز ' كما أن المجتمع الذي ينجز بقوة تتشكل فيه طبقة نشطة تنجز مما يؤدي إلى وجود أشخاص يساهمون في إنجاز المشاريع،[42] ويرى أنه لكي تساهم هذه الدافعية في تحقيق التنمية لابد من توفر عدة شروط هي:

- العمل على تطوير الحاجة إلى الإنجاز

- حصر القيم والدوافع التي تساهم في رفع معدلات التنمية

- الإتمام بحاجات الآخرين

- جلب مصادر الإنجاز الموجودة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية والتي هي مجتمعات كسولة بطبيعتها.[43]

ويرى "إفانت هاجين" أن المجتمعات التقليدية هي مجتمعات تسلطية وغير فعالة وتخضع للتقاليد السائدة والمكانة في المجتمع ، كما يرى أن طريق التنمية هو التجديد في تكنولوجيا الإنتاج بعد أن يخضع البناء الأسري ذاته لعملية التجديد ، وأن المجتمعات النامية لاتتقدم نتيجة لهذا البناء الأسري الذي لايؤدي إلى إيجاد الفرد الفغعال.[44]

إن نظرية التحديث عامة اعتمدت على الخصائص السيكولوجية والسوسيولوجية والإقتصادية للمجتمعات في تحقيق التنمية وبذلك فهي تركز على المعايير والقيم والمعتقدات لإحداث التغير في المجتمعات ، كما تؤكد على أن الدول النامية تتطور نتيجة تغير أنماطها التقليدية من خلال نشر قيم وتكنولوجيا الدول المتقدمة فيها ، وقد تحيزت هذه النظرية للقيم الغربية

واعتبرتها رئيسية في عملية التنمية غير أن واقع بعض البلدان التي حققت التنمية كذب هذة النظرية.

**ثالثا:معوقات التنمية في دول العالم الثالث**

بعدما تكلمنا عن تطور مفهوم التنمية وأهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ،نتطرق الآن إلى أهم العوائق التي اعترضت وما تزال التنمية في دول العالم الثالث والمتمثلة في:

ا- المعوقات الخارجية: تتمثل هذه المعوقات في العولمة والمديونية والنظام الجديد للتجارة العالمية ويمكن ذكر هذه المعوقات في الآتي:

- العولمة:لقد عرف مفهوم العولمة إنتشارا واسعا في مختلف دول العالم خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وظهور القطب الواحد المهيمن وقد تمظرت العولمة في عدة صور أبرزها تحرير التجارة الدولية وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة والثورة المعرفية وتزايد دور الشركات متعددت الجنسيات.[45] هذه التمظهرات للعولمة تؤثر على عملية التنمية في الدول النامية خاصة وأنها لا تستطيع إنجاز تنمية في ظل هذه المتغيرات التي جعلت العالم يتأثر ببعضه سلبا أو إيجابا وتجعل الدول النامية في حالة تبعية دائمة، حيث أن منتوجات هذه الدول لا تستطيع التنافس مع منتوجات الدول المتقدمة وبالتالي تهيمن الإستثمارات الأجنبية على الإستثمار الوطني نتيجة لما لأصحاب هذه الأستثمارات من قدرة معرفية ومالية ومهارة بشرية عالية .

وقد كان للعولمة آثار تمثلت في توسيع الفكر الرأسمالي إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأصبح مهيمنا على كل الدول من خلال منظمات دولية بقيادة أمريكية وخاصة مؤسستي البنك والنقد الدوليين عن طريق الإتفاقات التجارية.[46] وهذه الحقيقة أصبحت واقعا مؤلما تعيشه الدول النامية حيث إستثماراتها وتجارتها أصبحت خاضعة لهاتين المؤسستين وبالتالي خاضعة للسياسات الرأسمالية المهيمنة، وأن قراراتها الإقتصادية وحتى السياسية ليست مستقلة.

النظام العالمي الجديد للتجارة: بدأت فكرة تحرير التجارة العالمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وكان المؤتمر الدولي للتجارة والعمل سنة 1945 والذي أكد على تحرير التجارة وتخفيض الرسوم وإنشاء منظمة دولية للتجارة.

لقد اثر سلبا هذا النظام الجديد على التنمية في الدول النامية حيث لا يوجد تكافؤ للمنافسة بين أسواق الدول النامية وأسواق الدول المتقدمة وأصبحت برامج التنمية مكلفة كثيرا وعدم قدرة على القيام بمتطلبات النظام الجديد ساء كانت قانونية أو فنية أو معلوماتية .إن هذه الآثار تتفاوت من دولة نامية إلى أخرى حسب مستوي التطور الإقتصادي والقدرة على التكيف وفعالية الإجراءات الجمركية والضريبية.

ساهم هذا النظام في تبعية إقتصادية دولية وعلاقات دولية غير متكافئة أدت بالدول النامية إلى إنتاج السلع الأولية وأن الدول النامية تنتج وتصدر السلع المصنعة ، كما أن الشركات العابرة للحدود تقوم بتوزيع دخول غير عادلة وهذا يشجع على طلب سلعهم التي ينتجونها.[47]

إن هذا الوضع الدولي الجديد أدى إلى توسع التدخلات الخارجية والديون وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الواقع الإقتصادي للدول النامية، وهذا بهدف توفير المواد الخام لمصانعها وبيع سلعها بأثمان باهظة في أسواق الدول النامية.لقد كانت الديون الخارجية وفوائدها من أكبر المعوقات للتنمية بالدول النامية فمثلا نجد أن الديون وفائدها في دول إفريقيا جنوب الصحراء يصرف عليها نسبة 90% من إيرادات هذه الدول[48] وفي هذه الحالة تكون التنمية صعبة التحقق .

لقد كرست العولمة هذا النظام الجديد من خلال الشركات المتعددة الجنسيات حيث تؤثر على سياسات التنمية بالدول النامية من خلال سعيها للأرباح وسيطرتها لوحدها علي التقنيات الحديثة واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة في هذه الدول[49]، وبالتالي فإن هذه الشركات هي المتحكمة بمفاتيح التنمية مما يؤثر حتى على استقلالية القرار السياسي بها .

**- المعوقات الداخلية**

تتمثل المعوقات الداخلية للتنمية في المعوقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية وغياب الشفافية في إدارة الشأن العام والتي سنبينها في الآتي:

- المعوقات الإقتصادية:تعتبر حالة الإقتصاد في أي بلد مؤشرا على مدى المستوى الذي وصلت إليه التنمية وقد تكون هذه الحالة معيقا للتنمية ومن أهم معوقات التنمية في هذا المجال هي:

1- قلة الموارد المادية والبشرية مما يؤدي إلى ضعف دخول الأفراد

2- صغر الأسواق الداخلية وضعف بنى الإنتاج الأساسية

3- ضعف راس المال الإنتاجي والنقدي

4- ارتفاع نسبة التضخم

5- غياب الأجهزة التخطيطية القادرة على تصميم الخطط الإقتصادية وتجسيدها

6- الإستخدام غير العقلاني لرأس المال تخلف أدوات وأساليب الإنتاج

7- أغلب دول العالم الثالث لا تنوع في إنتاجها السلعي[50]

وهناك عوامل إقتصادية أخري كانت معيقة للعملية التنموية في الدول النامية وساهمت في إدامة حالة التخلف ، حيث نجد اختلالا في دخول أفراد المجتمع ضعف نصيب الفرد من الدخل الوطني وزيادة معدلات السكان المطردة وضعف التعليم وقلة المهارات الفنية والتخلف التكنولوجي وغياب إطار واضح ينظم العملية الإستثمارية في هذه الدول.[51]

- **المعوقات الإجتماعية :** يعتبر المجتمع أحد أهم الدعامات الأساسية لأي تنمية لأنها تتجسد في هذا المجتمع وتكون في النهاية لصالحه وأثناء عملية التجسيد هذه يجد الفاعلون عدة معوقات أهمها:

1- غياب المنظم للعملية التنموية : يعتبر التنظيم عنصرا حاسما في العملية التنموية وأن المنظم هو ذلك الشخص الذي يخترع ويبتكرلتجسيد ما تم اختراعه وهو شخص يدرك بأن الاختراع يؤدي إلى تحقيق الربح وهذا سلوك يؤثر ايجابا على التنمية وباعتبار أن المنظم المبتكر شبه مفقود في الدول النامية فإن ذلك يشكل عقبة حقيقية في طريقها لتحقيق التنمية

2- غياب الدوافع إلى تحقيق التنمية وحب الحياة البسيطة التي تفتقد إلى التنظيم والإبتكار.[52]

3- الزيادة في حجم السكان ودون زيادة متناسبة معه في النمو افقتصادي

4- تفشي الأوبة والفقر وقلة التغطية الصحية للسكان

5- ضعف تجاوب المجتمعات النامية في مراحل انتقالها مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الجديدة.[53]

6- غياب مشروع نهضة يأخذ في الاعتبار واقع المجتمع والتحديات الداخلية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعوقات الخارجية المالية والسياسة والتقنية والأمنية مما يصعب تحقيق تنمية وطنية مستقلة.

**المعوقات السياسية :** كانت السياسة وماتزال محور اهتمام الفلاسفة والمفكرين والساسة والمصلحين لما لها من عظيم الخطر على حياة الشعوب والدول وهي تجسيد لما توصل إليه هؤلاء في سبيل تدبير الشأن العام بما يحافظ على القيم والأفراد والممتلكات المادية والمعنوية وبالتالي فهي رأس الأمر في العملية التنموية غير أن هناك عقبات يواجهها السياسي الرسمي في هذه العملية تتمثل في الآتي:

1- غياب الوعي لدى القادة السياسيين بضرورة تحقيق التنمية

2- ضعف الأجهزة الحكومية وغياب المشاركة الشعبية بصورة واسعة

3- إنتشار الفساد في المؤسسات الحكومية وغياب الوازع الأخلاقي

4- غياب الإستقرار السياسي في الدول النامية. [54]وهذا أمر يؤثر على السياسات التنموية في الدول النامية ومنه تبدو الحاجة ماسة للعمل على ما يدعم هذا الإستقرار وخاصة من خلال الاهتمام بتنمية الوعي المجتمعي بالشأن العام وفتح المجال أمام الحريات العامة وحرية التعبيروحرية العمل السياسي والجمعوي وضرورة وضع آلية دستورية للتداول السلمي للسلطة وهذه قضايا تبدو جوهرية لتنهض هذه الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

**المعوقات الإدارية :** هناك عدة معوقات إدارية تحول دون وصول الدول النامية إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة تتمثل فيما يلي :

1- ضعف تأهيل القائد الإداري في الدول النامية حيث أن محرك المنظمة هو القائد إذ بفضله يتحقق المناخ التنظيمي الملائم ، ويدفع إلى استقطاب مورد بشري فعال ويسعي دوما إلى تحقيق الأداء الفعال.

2- ضعف الأجهزة الإدارية تنظيميا وماليا وبشريا وأخلاقيا.

3- قلة الوعي بضرورة تنمية المورد البشري مما يؤثر سلبا على الأداء الفعال

4- إنتشار ظاهرة الفساد الإداري مما يؤث على المعاملات الإقتصادية والمالية ويسهم في الشعور بالظلم وعدم الإنصاف

5- تفشي ظاهرة التسيب والجمود بالجهاز الأداري مما يؤدي إلى إفشال عملية التنمية

ويمكن أن نظيف عراقيل أخرى تبدو كذلك مفيدة لاستيعاب جملة العراقيل الإدارية وتأثيرها على عملية التنمية وهي:

1- سيادة الأساليب الإدارية القديمة في العملية الإدارية

2- المماطلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المورد البشري

3- عدم واقعية الأهداف والخطط التي يشرف عليها الجهاز الإداري في الدول النامية لتحقيق التنمية.[55]

هذه المعوقات تؤثر على التنمية في الدول النامية ذلك أن الجهاز الإداري هو المؤهل لإدارة عملية التنمية من حيث التخطيط والتنفيذ والرقابة ، هذه الأدوار الحيوية للجهاز الإداري إن لم تؤدى بالقدرة والفعالية المطلوبتين فإن المسار التنموي لأي دولة يؤول إلى الفشل المحتوم.

**- خلاصة واستنتاجات**

إن عملية التنمية هامة بالنسبة لكل المجتمعات والدول ، وقد تطور مفهوم التنمية حيث كانت عبارة عن نمو إقتصادي، ثم تطور هذا المفهوم وأصبح يتضمن الجانب البشري للتنمية بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واسياسية ، كما تم التركيز على الإستدامة لهذه العملية للمحافظة على حقوق الأجيال اللاحقة.

لقد اجتهد كثير من المفكرين من أجل التنظير لدول العالم النامي للخروج من التخلف وتحقيق التنمية ، فكانت نظرية الدفعة القوية التي ترى أن التخلف يعود إلى صغر حجم السوق وقلة الإستثمارات وأن التصنيع هو طريق التنمية ، وتم التركيز في نظرية النمو المتوازن على ضرورة تحقيق

استثمارات ضخمة وتطوير كل القطاعات ولكن في وقت متزامن ، وقد جاءت نظرية أقطاب النمو بفكرة ضرورة وجود أقطاب للنموبالدول المتقدمة وأقطاب للتنمية بالدول النامية من أجل تحقيق التقدم وكسرحلقة التخلف ، كما ركزت الماركسية على مفهوم الصراع الطبقي والعوامل الإقتصادية لإحداث التغيير وتحقيق التنمية ، وقد جاءت نظرية مراحل النمو بفكرة تطور المجتمعات من مرحلة متخلفة إلى مرحلة أكثر تطورا إلى أن تصل إلى مرحلة الإنتاج الوفير، وقد أكدت نظرية التبعية على أن السبب الرئيس لحالة تخلف الدول النامية يعود إلى هيمنة الدول الغربية على ثروات وأموال وقرارت الدول النامية وتحكمها بالتكنولوجيا العالية وبالمؤسسات المالية العالمية.

كما ركز اتجاه التحديث و إتجاه الإنتشار الثقافي والمادي للقيم الغربية في الدول النامية على مفهومي التقليدي والحديث وأن التغيير يحدث بتحديث المجتمع التقليدي من خلال نشر القيم الغربية في المجتمعات النامية ،واعتبر الاتجاه السيكولوجي الثقافي أن التنمية لاتحدث نتيجة لظروف إقتصادية فقط وإنما تحدث نتيجة سيكولوجية وثقافية تعيشها المجتمعات.

لقد حاول أصحاب هذه النظريات الاقتراب من تفسير لكيفية تحقيق التنمية لكنها ركزت على المجتمعات الغربية وأهملت في أغلبها خصوصيات المجتمعات النامية ، وأنها أخفقت في تقديم تفسير واقعي لأسباب التخلف.

لكن ورغم محاولات الدول النامية لتحقيق التنمية إلا أنها واجهت عراقيل متعددة في سبيل ذلك ، وخاصة مانتج عن العولمة من هيمنة صريحة من الدول المتقدمة على الدول النامية من خلال الشركات متعددة الجنسيات والنظام الإقتصادي الجديد والمؤسسات المالية الدولية ، كما كان لضعف الهياكل الإقتصادية والسياسية والإدارية وانتشار ظاهرة الفساد وغياب الحكم الراشد وقلة الشفافية والحريات دور في عرقلة جهود التنمية لايقل خطرا عن العراقيل الخارجية.وعليه يكون مفيدا للدول النامية أن تركز على التنمية الذاتية واستغلال مالديها من إمكانات متاحة والتركيز على تمكين المجتمع ليساهم في تحقيق التنمية.

**الهوامش :**

[1]- جيرالدوم .وروبرت بولدوين ، **التنمية الإقتصادية : نظرياتها، تاريخها، سياساتها** (تر: يوسف عبدالله صايغ) ج2، بيروت:مكتبة لبنان 1964، ص18

[2]- توماس سنتش، **الإقتصادي السياسي للتخلف**،(ت فالح عبد الجبار)،ج2، بيروت:دار الفرابي، دت، ص17.

[3]- محمد عاطف غيث،ومحمد محمد علي محمد ، **التنمية الإجتماعية والتخطيط الإجتماعي**، مصر: دار المعرفة الجامعية،2015،ص19

[4]- نفس *المرجع* ونفس الصفحة.

[5]- رابح كعباش ، **سوسيولوجيا التنمية**،قسنطينة: مخبر علم إجتماع الإتصال،2007،ص29

[6]- *M.Todaro,**Economic developement** ,seventh Ed,Addison Wesley,2000,p16.*

[7]- A.P.Thirwall.,**Growth & Development**,6Ed, Macmillan press ltd,1999,p13

[8]- مدحت القريشي ، **التنمية الإقتصادية** : **نظريات وسياسات وموضوعات** ، ط1،الأردن: دار وائل ،2007،ص128 .

[9]- محمد عبد العزيز ربيع،**التنمية المجتمعية المستدامة** :**نظرية في التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة** عمان:دار اليازوري، 2015،ص220.

[10] - هادي أحمد الفراجي ، **التنمية المستدامة في إستراتيجية اللأمم المتحدة**، ط1 ،عمان: دار كنوز المعرفة،2015. ص146.

[11]- مدحت القريشي ، مرجع سابق،ص129.

[12]- بول باران ، **الإقتصاد السياسي للتنمية** ،(تر: أحمد فؤاد ربيع )،القاهرة: دار القلم ،1967،ص83.

[13]- سعد حسين فتح الله ، **التنمية المستقلة**: **المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**،ط2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1999،ص38.

[14]- إسماعيل صبري عبد الله ،"التنمية المستقلة:محاولة لتحديد مفهوم مجهل"،**ورقة مقدمة إلى ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،د ت،ص ص25-56 .

[15]- رمزي زكي ، **فكر الأزمة** : **دراسة في علم الإقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي**،مصر:مكتبة مدبولي،1987،ص ص135-138.

[16]- مدحت القريشي، مرجع سابق،ص ص88-89

[17]- نفس المرجع الآنف الذكر،ص ص90-91

[18]- Thirwall A.P.,Opcit,pp234-237.

[19]- مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص ص93-95.

[20]- *F.Perrox.,**L'economie du xx siecle**,Paris, Presse Uni de France,1969,p179.*

[21]- بشير محمد التجاني،**مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ص55.

[22]- محمد عاطف غيث، **الموقف النظري في علم الإجتماع**،الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،دت،ص109.

[23]- *J.E. Gorldthorpe,**The Sociologie of The Third world**,London,comb un press,1975,p6.*

[24]- مريم أجمد مصطفى عبد المجيد،**التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**،الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية 1987،ص113.

[25]- مريم أحمد مصطفى،مرجع سابق،ض 118.

[26]- شارل بتلهايم، **التخطيط واتنمية**،(ت إسماعيل صبري عبدالله) ،القاهرة:دار المعارف،1966،ص ص35-40

[27]- مريم أحمد مصطفى ، مرجع سابق،ص119.

[28]- السيد الحسيني،**التنمية والتخلف** :**دراسة تاريخية بنائية**،القاهرة:دار المعارف،1982،ص52.

[29]- رابح كعباش،**سوسيولوجيا التنمية**، قسنطينة:جامعة منتوري،2007،ص ص64-67.

[30]- إسماعيل قيرة وعلي غربي، **في سوسيولوجيا التنمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2001،ص14

[31]- محمود الكردي،**دراسات في التنمية والتخلف**،القاهرة:دار الكتاب للطباعة والنشر،1979،ص64.

[32]- محمد سعيد السماك،"قياس التبعية الإقتصادية للوطن العربي"،**مجلة المستقبل العربي**، عدد9،سبتمبر1986 ص63.

[33]- أحمد زايد ،**البناء السياسي في الريف المصري** :**تحليل لجماعلت الصفوة القديمة والجديدة**، القاهرة: دار المعارف،1981،ص،173.

[34]- محمد عبد العزيز ربيع،مرجع سابق،ص199.

[35]- صلاح العبد وآخرون،**علم الإجتماع**:**دراسة نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديث المجتمعات النامية**،القاهرة:دار المعرفة الجامعية،د ت،ص26.

[36]- Moore.W.E.,**Social Change,**Englewood Cliffs .NJ:p hall,1963,p89.

[37]- Long.Norman.,An Introduction to the Sociology of rural development .tavistok pub,1977,p9.

[38] -Eisenstad,S.N.,Modernisation:protest and change, Englewood cliffs,phall,1966,p48.

[39]- محمد الجوهري وآخرون،التغير الإجتماعي،القاهرة:دار المعارف، 1982،ص374.

[40]- عبد الوهاب محمد والي،**مقدمة لكتاب اندو ويبستر، مدخل لعلم إجتماع التنمية**، القاهرة:دارالمعرفة الجامعية،1995،ص41.

[41]- نفس المرجع،ونفس الصفحة.

[42]- محمد الجوهري، مرجع سابق،ص392

[43]-.إسماعيل قيرة وعلي غربي، مرجع سابق،ص17.

[44]- رابح كعباش ، مرجع سابق،ص102.

[45]- محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**،ط1، لبنان:مكتبة حسن العصرية،2013،ص254.

[46]- نفس المرجع،ص256.

[47]- مدحت القريشي ، **التنمية الإقتصادية**: **نظريات وسياسات وموضوعات**،ط1،عمان:دار وائل للنشر،2007،ص160

[48]- نوازد عبد الرحمن الهيتي،"التنمية في إفريقيا وتحدياتها في القرن الحادي والعشرين"،**مجلة دراسات**،العدد10،طرابلس : 2002،ص180.

[49]- نفس المرجع،ص182.

[50]- محمد الدوري،"عقبات في وجه التنمية"، **مجلة التنمية**،1980،ص32.

[51]- محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق،ص ص270-271.

[52]- مدحت القريشي ،مرجع سابق، ص ص156-157

[53]- موسى اللوزي، **التنمية الإدارية** :**المفاهيم،الأسس،التطبيقات**،ط1،عمان: دار وائل،2000،ص30.

[54]- نفس المرجع،ص 32.

[55]- محمد صلاح بسيوني،**التحديات الاجتماعية لتحقيق التنمية**:**دراسة مقارنة على نماذج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الإفريقية**،الإسكندرية: ددن،ص ص88-90.